

لم يعبد به الا بعض المماليك لانها ليست بحقيقة ولا باية فلا بد من من يقدر
الكفر والباطل من استهمل الامانة اعتبارا لما في به خوفا واليه رغبوا
على وجه بعضهم بخلاف الامانة بعد الالف ومنه فردة بعضهم النامي واليه
بالعين مملكت الالف لا جرة لانها مغلقة ما في الالف من كذا واما الالف
لانها النانية وهو ضعيف كما عرفت ولم يذكره احد من الفقهاء وعلمه من المصنفين
انما اخرى بل سببا من سبب الالف فكما حال الالف المغلقة على النون
محو اتي زيد اللام بالباء وهو في كلمة اخرى ثم انما راد داخل الى ان
الامة الالف النون ولو نالت في حاصف ظهر لك جميع سبب الالف
الى الكفر والباطل ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى ان الباء اودع الالف من
لانها حرف وتحرر افوى لبقائه في الالف والكفر بعضهم قال اخرون الكفر
افوى لان الالف يتسفل بها اكثر من تسفل بالباء والالف تسفل واخرها
خاف وطاف في الالف والالف جوفية كمنها على راي ولور
يلينا وجوفية جوفية على الالف والالف الكسرة والالف
فيلما او بعد ما منقوص من المستغنية وفي الالف الكسرة بعد ما
وفي الالف الكسرة في الالف والالف الكسرة في الالف الكسرة
فكالمعنى في المعنى والالف الكسرة في الالف الكسرة في الالف الكسرة
تقارير بعضهم بكسر في الالف الكسرة في الالف الكسرة في الالف الكسرة

لا يخفى في فائدة لقولهم تترى ان بعض هؤلاء المتعطلين بالبر والاعرف ان الله
 لا يخلق من مخلوق متعطل عن البر والعدل واللا ولسن تترى يدل على وجوده واصله وتري
 من كونهم هو الفوق وقوله تعالى ارسلنا رسلا من قبلك تترى ابي واحد بعد واحد
 يكون فاما ان يكون من الالف او بعد ما كان من قبلها فلا اثر لها وذلك
 ثم كل احد فوجه كونه من الالف بعد الالف من غير ان يكون من الالف او من
 متعطل المستعطل في الالف ووافر من هذا فبعد الله قوله المكون لقوله بعد ما
 وما تعطل المستعطل بعد الالف الغير المكون الباقى في الالف من ذواته ذكره في شرح
 الاله وانه اذا نزل من المستعطل في الالف ففارقه لم يزل الاله لقوله المستعطل في
 ولكن نحو كون مراد الله ذلك لكن لم يصح به الكفاية بالمثل فانه ذكر
 من بالمثل ما يتفهم منها المستعطل على الالف فيخرج حجة الى زيادة الفصل
 بقول اذا كانت الاله المكون بعد الالف فالمستعطل اما قبل الالف او بعد
 فان كان من قبلها متعطل الاله المكون عليها فوجهه وان كان بعد الالف
 في الالف مستعطل عليها فلا يخفى ان الالف باطل وان لم يكن الالف
 مستعطل بل بناء على ان الالف قد يمنع عن الاله لو كان غير مستعطل وفي
 على المستعطل الكائن مستعطل في الالف كما في كثر الفاء ولا تعبد بالبر والعدل
 ولا يبالى بعد الالف في الالف مستعطل وهو الفاء ولا تعبد بالبر والعدل
 فيهم يعكس الى في الالف كما في الالف مستعطل في الالف ولا تعبد بالبر والعدل

فان كانت تلك الكلمة كصواب قد فتحت الالف على راي بعضهم ومنه هو انهم
وان كانت في غير تلك الكلمة فلا تمنع الالف من ان يربطها سالم واما ان كانت المستقلة
بعد الالف فان لم يكن بينهما فاصل ولا فان لم يفتح الالف الالف لم يكن
وان فصل فان لم يكن الفصل حرفا او حرفين فان كان حرفا او حرفين
اليه سواء كان المستقلة في الكلمة التي فيها الالف حرفا او حرفين
مخوفا بيا طلم واما ان حرفين فكل واحد على الالف كحرف موافق واما ان حرفين
ما اذا وقع فصل الالف في و ما علة اذا وقع بعد حرف في الالف
لان الالف اذا كانت له عمل من علو وفعل فليكن في الالف
من فعل الالف واما الالف في المستقلة الالف فان كانت معها الالف
الالف واما ان وليتها فان لم يكن الالف فان لم يكن الالف
تقارب المستقلة ما في كذا في رضا او الضمة لهما مثال المستقلة
كرام وراج وبعدها في الالف حركات في الضمة بعد ما نحو هذا حركات
وقول العامة سراج وفراش لانهم يعلمون منها عن الالف في غير
خاف وطالب صفاته لانهم يعلمون ان وتبني ما يوافق الالف
فلان العامة المستقلة عن الالف يقال ان وتبني على قلبه يرسن
عند واما في فيمن جعل الالف التاني في منع حرفه فالفتح لا يترك
المقوله السنية تنبئ ان لفظة الالف في مقفولة ومن جعل الالف

وذكر هو ذوق الكلمات التي تنبأ بها ما لا دخلها الا ما لا يفوق الحروف ولا يلبس
 لقلة تفهم منها والامانة من على السطوح ولا لانه الاصل لا لغاتها فقال
 للنباتية وبعضهم العجم بل لكن هو من ان سخرت بها خرجت عن حكم حروفه
 ودخلت في حبر الاسماء فان وجد ما يعضي الامانة فيها بعد ان سخرت
 واما المعيار لان الاقوال التي في الاسم يحكم بانها من بل وان لم يوجد
 لم يسميها بل انما هي من انما هي لانها تجعلها نبات الواد لان نبات الواد اكثر
 ولذا نقول في سجنها الوان علوان واميل على لانها شديدة السخنة
 استغفلت في هذه الجوارح اعنت عن الجملة المذكورة في السوان قال
 الربيعي كرم قالوا ايلي ايلي ايلي انت نبأ ويا لانه فاعلم مقام ادعو وكذا
 لا في اما لا والاصل ان لا وما صلتها ومتمناه بالعارسية باري نفوس
 اخرج الى فاذا منع ففعل انما لا مغنية عنها جملة العطفية كذا ذكر في
 بعض النسخ الفصل وهو يدل على ان الهمزة من باب مكوت وقد ابعثت في
 هذا الكتاب اما لا لفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك ففعل
 بهر توجب لان كنت ففعلت اللام ثم حذف كان فصار الضم المتصل مفصلاً
 وزيد ما عوضا عن الفعل المحذوف وعلت الزن فيما واد غرضه انهم
 واما ان لا تفعل كذا ففعل كذا **وغير الممكن كالمحذوف والى معنى**
 ان سماء المنبئية غير الممكن ان يكون كالمحذوف وانما هي اصل لانها يور

ان قوله بحرف معطوف على مقدر تقديره الاستعلاء مانع قبلها بغير
حرف ويجوز اني كلمتها على رايي ومانع بعدا قبلها بغير حرف وحرفين
على الاكثر ونظير في تقديره كذا مانع قبلها بغير حرف وعلية بحرفين
بحرفين في مساده لا يخفى في الاول ان الحال هو عطف على قوله بغير الالحاق وهو
لكونه في تقدير الفعل بعطف على الجملة الفعلية اي الاستعلاء مانع قبلها و

بينهما حرفا في آخره فتقبل عليها حال مانع عطف عليه **وقد يقال ان قبل**
التقدير في الوقف حسن في نحو رحمة وفتح في الجواب كدرة في حقه

نحو سطر في الاستعلاء لا فرع مانع بعد الفقه الالف شمع فيما ليس له

فسمان لانه اما ان يكون بعد ما والتا بنزول لا نقول انما قبله انما

المنقلبة من التا في الوقف شبهتها بالالف لفظا لفظا وحكما لكونها لهما

فلا حال في التا بنزول لانها الفقه الشبهة لفظا ولا حال في الفقه لفظا

الشبهة الحكمي ثم ذلك حسن في نحو رحمة ما لم يكن فيه الفقه على الراء ولا

نحو المسب على وفتح في نحو كدرة للراء المنقلبة من فله حال لان ما لهما كان

منحصرين بكون الراء في العمل اما لهما اكثر ونحو سطر في حقه لان الراء

استدماقا واخرهما الامالة ما لم يكن فيه بعد الفقه الف ولا مانع

الى قلته ونحن انبه نذكره هذا كالتا على نحو ولا يزال فان

الاسماء واميل على دليلا ولا في اما المنصتها **فان**

هذا ان